تحليلات وآراء

الكابلات البحرية للاتصالات كأداة للقوة الجيوسياسية
تحولات التنافس الدولي في عصر البنية التحتية الرقمية

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

شهد النظام الدولي خلال العقدين الأخيرين تحولًا بنيويًا عميقًا في محددات القوة ومصادر النفوذ، إذ لم تعد الهيمنة الدولية تُقاس حصريًا بحجم القدرات العسكرية أو الاقتصادية، وإنما أصبحت ترتبط بصورة متزايدة بالقدرة على السيطرة على البنى التحتية التي تُدير تدفقات المعلومات والبيانات والاتصالات العالمية. وفي هذا السياق، برزت الكابلات البحرية للاتصالات باعتبارها أحد أكثر الأصول الاستراتيجية تأثيرًا في البيئة الدولية المعاصرة، نظرًا لكونها تمثل العمود الفقري للاقتصاد الرقمي العالمي، إذ تنقل الغالبية الساحقة من حركة البيانات الدولية، بما يشمل المعاملات المالية، والاتصالات الحكومية، والأنشطة التجارية، وحركة البيانات العسكرية والاستخباراتية، فضلاً عن الخدمات السحابية التي أصبحت أساسًا لعمل الاقتصاد العالمي.

ويمثل هذا التحول انتقالًا نوعيًا من الجيوبوليتيك التقليدي، الذي ارتكز على السيطرة على الممرات البحرية وموارد الطاقة، إلى الجيوبوليتيك الرقمي الذي بات ينظر إلى البنية التحتية الرقمية بوصفها فضاءً جديدًا للصراع والتنافس وإعادة إنتاج القوة. فالكابلات البحرية لم تعد مجرد وسيلة تقنية لنقل البيانات، بل أصبحت أداة لإعادة تشكيل موازين القوى، ووسيلة لتعزيز النفوذ الاستراتيجي، وعنصرًا حاسمًا في معادلات الأمن القومي والسيادة الرقمية للدول.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة والصين، اللتين تنظران إلى السيطرة على شبكات الاتصالات العالمية باعتبارها امتدادًا للصراع على قيادة النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. فقد تجاوز التنافس بينهما حدود التجارة والتكنولوجيا ليشمل البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود، حيث أصبحت مشاريع إنشاء الكابلات البحرية وتمويلها وإدارتها وحمايتها جزءًا من الاستراتيجيات الكبرى الرامية إلى توسيع مجالات النفوذ وإعادة هندسة الاعتماد المتبادل العالمي بما يخدم المصالح الجيوسياسية لكل طرف. وفي الوقت ذاته، دخلت قوى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والهند واليابان، في سباق موازٍ يهدف إلى تقليل الاعتماد على البنى التحتية التي تهيمن عليها القوى المنافسة، الأمر الذي يعكس انتقال التنافس الدولي إلى مستوى أكثر تعقيدًا يرتبط بالسيطرة على البنية التحتية الرقمية ذاتها.

ولا يقتصر البعد الاستراتيجي للكابلات البحرية على دورها الاقتصادي، بل يمتد إلى المجالين الأمني والعسكري. فقد أظهرت الأزمات الدولية الأخيرة، ولا سيما في البحر الأحمر وبحر البلطيق، أن هذه الكابلات أصبحت أهدافًا محتملة في الحروب الهجينة والصراعات منخفضة الحدة، وأن تعطيلها أو استهدافها يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية ومالية واسعة، فضلًا عن إضعاف القدرات الاتصالية والعسكرية للدول. وعليه، باتت حماية هذه الشبكات جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات الردع والدفاع الوطني، كما غدت عنصرًا رئيسًا في مفاهيم الأمن البحري والأمن السيبراني والأمن الاقتصادي.

ورغم تزايد الاهتمام العالمي بالبنية التحتية الرقمية، فإن الأدبيات العربية ما تزال تميل إلى تناول الكابلات البحرية من منظور تقني أو اقتصادي، مع غياب نسبي للتحليل الذي يربطها بتحولات القوة في النظام الدولي. وتتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تتعامل مع الكابلات البحرية باعتبارها أداة للقوة

الجيوسياسية، وليس مجرد مكون من مكونات قطاع الاتصالات. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، التي تسعى إلى إعادة إدراج الكابلات البحرية ضمن أدبيات الجيوبوليتيك المعاصر، بوصفها أحد المرتكزات الرئيسة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية في العصر الرقمي.

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل إشكالية الورقة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى أسهمت الكابلات البحرية للاتصالات في إعادة تشكيل أنماط التنافس الدولي وتحولها إلى إحدى أدوات القوة الجيوسياسية في عصر البنية التحتية الرقمية؟

وتفترض الورقة التحليلة أن الكابلات البحرية لم تعد مجرد بنية تحتية تقنية، وإنما تحولت إلى أحد أهم محددات القوة البنيوية في النظام الدولي، وأن السيطرة عليها أو التأثير في إدارتها بات يمثل مصدرًا متناميًا للنفوذ الجيوسياسي، بما يعيد صياغة أنماط التنافس بين القوى الكبرى ويؤسس لمرحلة جديدة من الصراع على البنية التحتية الرقمية العالمية. **وفق ماسبق قسمت الورقة التحليلة على النحو الآتي:-**

اولًا: التحول المفاهيمي للقوة في عصر البنية التحتية الرقمية: من الجيوبوليتيك التقليدي إلى الجيوبوليتيك الرقمي

لم يعد مفهوم القوة في العلاقات الدولية ثابتًا أو مقتصرًا على عناصره التقليدية المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية، بل شهد خلال العقود الأخيرة تحولًا نوعيًا فرضته الثورة الرقمية، التي أعادت تعريف مصادر النفوذ وآليات التأثير داخل النظام الدولي. فقد أفرزت الرقمنة بيئة استراتيجية جديدة أصبحت فيها السيطرة على تدفقات البيانات، والبنى التحتية الرقمية، وشبكات الاتصال العابرة للحدود، عنصرًا لا يقل أهمية عن السيطرة على الممرات البحرية أو الموارد الطبيعية. ومن ثم، انتقل مركز الثقل في التنافس الدولي تدريجيًا من الجغرافيا المادية إلى الجغرافيا الرقمية، التي أصبحت تشكل فضاءً جديدًا لإنتاج القوة وإعادة توزيعها.

ويعكس هذا التحول تطورًا في مفهوم القوة ذاته. فبينما ركزت الواقعية التقليدية على القوة العسكرية باعتبارها المحدد الرئيس لمكانة الدولة، قدمت الأدبيات اللاحقة، ولا سيما مفهوم القوة البنيوية، تفسيرًا أكثر عمقًا، إذ إن السيطرة على الهياكل التي تنظم الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا والاتصالات تمنح الدولة قدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين دون اللجوء إلى الإكراه العسكري المباشر. وفي هذا السياق، أصبحت البنية التحتية الرقمية أحد أهم تجليات القوة البنيوية في القرن الحادي والعشرين، لأنها تتحكم في تدفقات المعلومات التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي، والقطاع المالي، والقيادة العسكرية، وحتى عمليات صنع القرار السياسي.

ومن هذا المنطلق، لم تعد الكابلات البحرية للاتصالات مجرد تجهيزات هندسية تقع في أعماق البحار، وإنما غدت عقدًا استراتيجية ضمن شبكة النفوذ العالمي. فالدولة التي تمتلك القدرة على تصميم هذه الشبكات، أو تمويلها، أو تشغيلها، أو تأمينها، تمتلك في الوقت نفسه قدرة على التأثير في بنية الاعتماد المتبادل العالمي، بما يمنحها مزايا استراتيجية تتجاوز بكثير العوائد الاقتصادية المباشرة. ومن هنا، أصبحت السيطرة على البنية التحتية الرقمية

تعادل، في قيمتها الجيوسياسية، السيطرة على المضائق البحرية الحيوية التي شكلت محور الصراع بين القوى الكبرى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

إن هذا التحول يعكس انتقال النظام الدولي من مرحلة الجيوبوليتيك التقليدي، الذي تمحور حول السيطرة على اليابسة والبحار وموارد الطاقة، إلى مرحلة الجيوبوليتيك الرقمي، الذي يركز على التحكم في الفضاءات الرقمية والبنى التحتية التي تضمن استمرار تدفق البيانات العالمية. ولم تعد المنافسة تدور حول احتلال الأراضي أو السيطرة على الموانئ فحسب، بل أصبحت تشمل السيطرة على العقد الرقمية التي تربط القارات، وتؤمن حركة الاقتصاد العالمي، وتدير عمليات الاتصال بين المؤسسات المالية، والقواعد العسكرية، ومراكز البيانات العملاقة.

وفي هذا الإطار، برز مفهوم السيادة الرقمية باعتباره امتدادًا طبيعيًا لمفهوم السيادة التقليدية. فالدول لم تعد تنظر إلى استقلالها السياسي من زاوية الحدود الجغرافية وحدها، وإنما من خلال قدرتها على التحكم في البيانات الوطنية، وحماية شبكاتها الرقمية، وتقليل اعتمادها على البنى التحتية التي تديرها قوى منافسة. ولهذا السبب، تحولت مشاريع إنشاء الكابلات البحرية إلى أدوات للسياسة الخارجية، وأصبحت تُدرج ضمن الاستراتيجيات الوطنية للأمن القومي، تمامًا كما تُدرج مشاريع الطاقة أو الصناعات العسكرية.

كما أسهمت الشركات التكنولوجية العملاقة في إعادة صياغة مفهوم القوة، إذ لم تعد الدولة الفاعل الوحيد القادر على التأثير في النظام الدولي. فقد أصبحت شركات مثل Google وMeta وMicrosoft وAmazon تستثمر بصورة مباشرة في إنشاء الكابلات البحرية وتمويلها وإدارتها، الأمر الذي أوجد نمطًا جديدًا من التفاعل بين القوة الاقتصادية الخاصة والقوة السياسية للدول. ونتيجة لذلك، لم يعد التنافس على البنية التحتية الرقمية يقتصر على الحكومات، بل أصبح مجالًا تتقاطع فيه مصالح الدول مع مصالح الشركات العابرة للقوميات، وهو ما يفرض إعادة النظر في التصورات التقليدية للسيادة والسلطة داخل العلاقات الدولية.

وعليه، فإن الكابلات البحرية تمثل اليوم أحد أهم عناصر القوة الجيوتقنية (Geotechnological Power)، التي تقوم على توظيف التكنولوجيا والبنية التحتية الرقمية لتحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد. فالقوة في البيئة الدولية المعاصرة لم تعد تُمارس فقط عبر الانتشار العسكري أو العقوبات الاقتصادية، بل أيضًا عبر التحكم في مسارات البيانات العالمية، وضمان استمرارية تدفقها، أو امتلاك القدرة على تعطيلها عند الضرورة. ومن ثم، أصبحت الكابلات البحرية جزءًا من أدوات الردع الاستراتيجي، لأنها تمنح الدول قدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، وفي شبكات القيادة والسيطرة العسكرية، وفي البيئة المعلوماتية التي تشكل أساس النظام الدولي الرقمي.

إن القراءة السابقة تكشف أن التنافس على الكابلات البحرية ليس تنافسًا تقنيًا أو اقتصاديًا فحسب، بل هو انعكاس لتحول أعمق في طبيعة القوة الدولية. فكما مثل النفط الركيزة الأساسية للصراعات الجيوسياسية في القرن العشرين، أصبحت البيانات والبنية التحتية التي تنقلها تمثل المورد الاستراتيجي الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين. ولذلك، فإن فهم ديناميات التنافس على الكابلات البحرية يتطلب تجاوز المقاربة التقنية إلى

مقاربة جيوبوليتيكية ترى في هذه الشبكات أحد المرتكزات الرئيسة لإعادة تشكيل النظام الدولي وإعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين.

ثانيًا: الكابلات البحرية للاتصالات وإعادة تشكيل خرائط التنافس الدولي "البنية التحتية الرقمية بوصفها مجالًا للصراع الجيوسياسي"

أدت الثورة الرقمية إلى إعادة تعريف مفهوم البنية التحتية الاستراتيجية، فلم تعد الموانئ والمضائق وخطوط أنابيب النفط وحدها تمثل الركائز الأساسية للقوة الجيوسياسية، وإنما انضمت إليها شبكات الكابلات البحرية للاتصالات التي أصبحت تمثل العمود الفقري للفضاء الرقمي العالمي. ويكشف هذا التحول عن انتقال تدريجي في طبيعة التنافس الدولي من السيطرة على تدفقات السلع والطاقة إلى السيطرة على تدفقات البيانات والمعلومات، الأمر الذي جعل الكابلات البحرية تدخل في صميم الاستراتيجيات الكبرى للقوى الدولية وتنبع الأهمية الجيوسياسية لهذه الكابلات من أنها تشكل شبكة مترابطة تربط القارات كافة، وتتيح انتقال البيانات المالية والتجارية والعسكرية والحكومية بصورة لحظية. وعليه، فإن السيطرة على مسارات هذه الشبكات أو المساهمة في تصميمها وتمويلها وتشغيلها يمنح الدول قدرة استثنائية على تعزيز نفوذها داخل النظام الدولي. فالمنافسة لم تعد تدور حول امتلاك التكنولوجيا فحسب، بل حول التحكم بالبنية التحتية التي تضمن استمرار تدفقها. وفي هذا السياق، تنظر الولايات المتحدة إلى الكابلات البحرية باعتبارها أحد أعمدة تفوقها الاستراتيجي في البيئة الرقمية. فمنذ نشأة شبكة الإنترنت العالمية، استفادت واشنطن من موقعها الريادي في قطاع التكنولوجيا، ومن هيمنة شركاتها العملاقة على خدمات الحوسبة السحابية ومراكز البيانات والاتصالات الدولية، الأمر الذي منحها نفوذًا بنيويًا واسعًا في الاقتصاد الرقمي العالمي. غير أن هذا التفوق أصبح يواجه تحديًا متزايدًا مع صعود الصين، التي تسعى إلى بناء بنية تحتية رقمية مستقلة تقلل اعتمادها على الشبكات التي تقع ضمن دائرة النفوذ الأمريكي.

وقد تجسد هذا التوجه الصيني في إطار طريق الحرير الرقمي، الذي يمثل أحد الأبعاد الرئيسة لمبادرة الحزام والطريق. فلا يقتصر المشروع على تصدير التكنولوجيا الصينية، بل يشمل أيضًا الاستثمار في الكابلات البحرية، ومراكز البيانات، وشبكات الجيل الخامس، والأقمار الصناعية، بما يهدف إلى بناء منظومة رقمية متكاملة تمنح بكين نفوذًا طويل الأمد في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. ومن ثم، فإن الصراع بين الولايات المتحدة والصين لا يتمحور حول الكابلات ذاتها، وإنما حول من يضع قواعد النظام الرقمي العالمي، ومن يتحكم في بنيته الأساسية. ومن اللافت أن هذا التنافس لم يعد مقتصرًا على القوى الكبرى، بل امتد إلى الاتحاد الأوروبي الذي يسعى إلى تحقيق ما يُعرف بـ"الاستقلالية الاستراتيجية الرقمية"، عبر تنويع مسارات الكابلات، وتقليل الاعتماد على البنى التحتية التي قد تجعل القارة الأوروبية عرضة للضغوط الجيوسياسية. كما برزت الهند بوصفها فاعلًا صاعدًا يعمل على تحويل موقعه الجغرافي إلى مركز عالمي لحركة البيانات بين آسيا وأوروبا و"الشرق الأوسط"، مستفيدًا من مشاريع الربط البحري الجديدة، ومن موقعه في المبادرات الاقتصادية الإقليمية.

وفي المقابل، تسعى روسيا إلى إعادة صياغة حضورها الرقمي من خلال تطوير مسارات بديلة، وتعزيز سيادتها الرقمية، وتقليل تعرضها للبنية التحتية التي يمكن أن تخضع لتأثير العقوبات الغربية. ويكشف ذلك أن التنافس على الكابلات البحرية أصبح جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة توزيع النفوذ في النظام الدولي، وليس مجرد تنافس على سوق الاتصالات. ومن أبرز التحولات التي أفرزها هذا الواقع دخول الشركات التكنولوجية العملاقة بوصفها فاعلًا جيواستراتيجيًا. فشركات مثل Google وMeta وMicrosoft وAmazon لم تعد تكتفي باستخدام الكابلات البحرية، بل أصبحت تستثمر مليارات الدولارات في إنشائها وامتلاك حصص كبيرة منها، بما يضمن لها استقلالية تشغيلية، ويمنحها تأثيرًا مباشرًا في بنية الإنترنت العالمية. وهذه الظاهرة تستدعي إعادة النظر في كثير من المسلمات النظرية في العلاقات الدولية؛ إذ أصبح القطاع الخاص يمتلك موارد استراتيجية كانت تاريخيًا ضمن اختصاص الدولة.

غير أن هذا التطور يثير إشكالية أكثر عمقًا تتمثل في تداخل السلطة الاقتصادية مع السلطة السياسية. فعلى الرغم من أن هذه الشركات كيانات خاصة من الناحية القانونية، فإنها تعمل ضمن بيئات تنظيمية وطنية، وتتأثر بالسياسات الأمنية لدولها، ما يجعل الفصل بين المصالح التجارية والأهداف الجيوسياسية أمرًا بالغ الصعوبة. ومن ثم، فإن البنية التحتية الرقمية أصبحت فضاءً تتقاطع فيه مصالح الدول والشركات، بما يعيد تشكيل طبيعة الفاعلين المؤثرين في النظام الدولي.

ولا يقل العامل الجغرافي أهمية عن العامل التكنولوجي في هذا السياق؛ إذ أصبحت بعض المناطق البحرية تكتسب قيمة استراتيجية مضاعفة بسبب مرور عدد كبير من الكابلات عبرها. ويبرز البحر الأحمر مثالًا واضحًا على ذلك، حيث لا يمثل ممرًا لتجارة الطاقة فحسب، بل يشكل أيضًا أحد أهم عقد الاتصال الرقمي بين أوروبا وآسيا. كما يكتسب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي أهمية متزايدة بوصفها ممرات رئيسة لتدفق البيانات العالمية، الأمر الذي يفسر تصاعد الاهتمام العسكري والدبلوماسي بهذه المناطق. ومن ثم، فإن الجغرافيا البحرية لم تعد تُقاس فقط بحجم التجارة التي تمر عبرها، بل أيضًا بحجم البيانات التي تعبر كابلاتها. وهذه النقلة المفاهيمية تعكس انتقال الجيوبوليتيك من منطق السيطرة على الموارد المادية إلى منطق السيطرة على البنية التحتية للمعلومات، بما يجعل الكابلات البحرية أحد أهم عناصر القوة البنيوية في القرن الحادي والعشرين. وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول إن التنافس الدولي على الكابلات البحرية لا يمثل صراعًا على وسيلة اتصال، وإنما صراعًا على هندسة النظام الدولي الرقمي. فالدولة التي تمتلك القدرة على تصميم هذه الشبكات، وتأمينها، وربطها بالأسواق العالمية، لا تعزز مكانتها الاقتصادية فحسب، وإنما تؤثر أيضًا في أنماط الاعتماد المتبادل، وفي توزيع النفوذ، وفي قواعد الحوكمة الرقمية العالمية. وعليه، فإن الكابلات البحرية أصبحت تمثل أحد أهم المؤشرات على انتقال مركز الثقل الجيوسياسي من السيطرة على الأرض إلى السيطرة على تدفقات البيانات، وهو تحول قد يعيد رسم خرائط القوة العالمية خلال العقود المقبلة.

ثالثًا: عسكرة الكابلات البحرية وتحولها إلى أداة للردع الجيوسياسي وإدارة الصراعات الدولية

لم يعد الأمن الدولي في القرن الحادي والعشرين يرتبط بحماية الحدود البرية أو المجالين البحري والجوي فحسب، بل امتد ليشمل فضاءً جديدًا يتمثل في البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود. وفي هذا السياق، برزت الكابلات البحرية للاتصالات باعتبارها أحد أكثر عناصر هذه البنية حساسية، ليس فقط لأنها تنقل الجزء الأكبر من البيانات العالمية، وإنما لأنها أصبحت نقطة ارتكاز للقدرات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية للدول. ومن ثم، فإن أي تهديد يستهدف هذه الشبكات لم يعد يُنظر إليه بوصفه حادثًا تقنيًا، بل باعتباره تهديدًا مباشرًا للأمن القومي وللاستقرار الاستراتيجي. ويعكس هذا التحول انتقالًا من مفهوم الجغرافيا السياسية للممرات البحرية إلى مفهوم الجغرافيا السياسية لتدفقات البيانات. فإذا كانت الحروب التقليدية تستهدف الموانئ، والجسور، وخطوط الإمداد، فإن الصراعات المعاصرة أصبحت تتجه نحو استهداف العقد الرقمية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي. ومن هنا، أصبحت الكابلات البحرية تمثل ما يمكن تسميته بـ**"نقاط الاختناق الرقمية (Digital Chokepoints)**"،أي المواقع التي يؤدي تعطيلها إلى آثار تتجاوز حدود الدولة المستهدفة لتصيب شبكات التجارة، والقطاع المالي، وسلاسل الإمداد، والخدمات السحابية على المستوى العالمي. وقد كشفت السنوات الأخيرة عن تصاعد الاهتمام العسكري والاستخباراتي بهذه البنية التحتية، سواء من خلال تعزيز قدرات المراقبة البحرية، أو تطوير وسائل حماية الكابلات، أو إنشاء وحدات متخصصة لمتابعة أمنها. ولم يعد هذا الاهتمام نابعًا من احتمالات التخريب المادي فحسب، بل أيضًا من إدراك متزايد بأن السيطرة على الكابلات تمنح الدول قدرة على التأثير في تدفقات المعلومات، وجمع البيانات، وعرقلة الاتصالات في أوقات الأزمات، وهو ما يجعلها عنصرًا من عناصر الردع الاستراتيجي. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الحرب الهجينة بوصفه الإطار الأكثر ملاءمة لفهم طبيعة التهديدات التي تواجه الكابلات البحرية. فالحروب لم تعد تُدار عبر المواجهة العسكرية المباشرة وحدها، وإنما أصبحت تتداخل فيها الأدوات السيبرانية، والاقتصادية، والاستخباراتية، والإعلامية. وبالتالي، فإن استهداف الكابلات قد يكون وسيلة لإرباك الخصم دون الوصول إلى مستوى الحرب الشاملة، بما يحقق أهدافًا سياسية واستراتيجية مع تقليل احتمالات التصعيد العسكري المباشر.

ولا يقتصر البعد الأمني على احتمالات التخريب، بل يشمل أيضًا القدرة على فرض الاعتماد الاستراتيجي. فالدولة التي تنجح في جعل عدد كبير من الدول يعتمد على شبكاتها الرقمية، تكتسب نفوذًا يتجاوز حدود السيطرة التقنية، إذ يصبح بإمكانها التأثير في البيئة الاقتصادية والسياسية للدول الأخرى بصورة غير مباشرة. وهذا النمط من النفوذ يمثل امتدادًا لما تصفه الأدبيات الحديثة بالقوة البنيوية، حيث لا تُمارس الهيمنة عبر الإكراه، وإنما عبر التحكم في الهياكل التي يعتمد عليها الآخرون. ومن ناحية أخرى، أدى تصاعد أهمية الكابلات البحرية إلى إعادة تعريف مفهوم الردع. ففي العقيدة التقليدية كان الردع يقوم على التهديد باستخدام القوة العسكرية، أما في البيئة الرقمية فقد أصبح الردع يقوم أيضًا على حماية البنية التحتية الحيوية، وإظهار القدرة على استعادتها بسرعة، وبناء شبكات بديلة تقلل من آثار أي هجوم محتمل. ومن ثم، فإن الردع في العصر الرقمي لم يعد يعني فقط امتلاك

وسائل الهجوم، وإنما امتلاك المرونة الاستراتيجية (Strategic Resilience) التي تحول دون شل الدولة عند تعرضها لأي استهداف.

ويبرز في هذا السياق مفهوم المرونة الرقمية بوصفه أحد أهم مرتكزات الأمن القومي. فالدول لم تعد تسعى فقط إلى حماية الكابلات القائمة، وإنما إلى تنويع مساراتها، وإنشاء مراكز بيانات إقليمية، وتطوير شبكات احتياطية، وتقليل الاعتماد على مسار واحد أو مزود واحد للخدمة. ويعكس ذلك تحولًا في فلسفة الأمن من منطق الحماية إلى منطق بناء القدرة على الصمود والتعافي، وهو اتجاه أصبح يحتل موقعًا متقدمًا في الاستراتيجيات الأمنية للدول الكبرى. ومن منظور العلاقات الدولية، فإن أخطر ما تكشف عنه هذه التحولات هو أن الكابلات البحرية أصبحت ساحة تنافس في المنطقة الرمادية؛ أي في ذلك المجال الذي يقع بين السلم والحرب، حيث تُستخدم أدوات الضغط والتخريب والتأثير دون الوصول إلى مواجهة عسكرية تقليدية. وهذا ما يجعل إدارة الأزمات أكثر تعقيدًا، لأن تحديد الجهة المسؤولة عن أي حادث، وإثبات القصد، وتحديد مستوى الرد المناسب، كلها مسائل تكتنفها صعوبات قانونية وسياسية وتقنية. إن هذا الواقع يفرض تحديًا على بنية الحوكمة الدولية، إذ لا توجد حتى الآن منظومة قانونية متكاملة تنظم أمن الكابلات البحرية وتحدد المسؤوليات بوضوح في حال تعرضها للاستهداف. ونتيجة لذلك، أصبحت حماية هذه الشبكات تعتمد بدرجة كبيرة على ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، وعلى التعاون بين الدول والشركات المالكة للكابلات، وهو ما يعكس تداخل الأبعاد الأمنية والاقتصادية والقانونية في إدارة البنية التحتية الرقمية.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الكابلات البحرية تجاوزت وظيفتها التقنية لتصبح أحد مكونات القوة الاستراتيجية للدولة. فهي تؤثر في الأمن الاقتصادي، والأمن السيبراني، والجاهزية العسكرية، والقدرة على إدارة الأزمات، كما أصبحت عنصرًا في معادلات الردع والتوازن الدولي. وبالتالي، فإن التنافس عليها لا ينبغي تفسيره بوصفه تنافسًا على التكنولوجيا، وإنما بوصفه تنافسًا على السيطرة على البنية التحتية التي يقوم عليها النظام الدولي الرقمي، وهو ما يمنحها مكانة تماثل، في أهميتها الاستراتيجية، الممرات البحرية الحيوية ومصادر الطاقة في المراحل السابقة من تطور النظام الدولي.

رابعًا: مستقبل التنافس الدولي على الكابلات البحرية: سيناريوهات إعادة تشكيل النظام الدولي الرقمي

إن التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي في مجال البنية التحتية الرقمية تشير إلى أن التنافس على الكابلات البحرية لم يعد قضية قطاعية مرتبطة بصناعة الاتصالات، وإنما أصبح أحد المؤشرات الرئيسة على التحول في طبيعة القوة العالمية. فمع تزايد الاعتماد على الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء، ستتزايد القيمة الاستراتيجية لهذه الشبكات بصورة تجعلها إحدى الساحات المركزية للتنافس بين القوى الكبرى خلال العقود المقبلة.

ويكتسب هذا التنافس بعدًا أكثر تعقيدًا في ظل تداخل المصالح الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية، وغياب إطار دولي ملزم ينظم إدارة البنية التحتية الرقمية العابرة للحدود. وعليه، فإن مستقبل الكابلات البحرية سيظل مرتبطًا بمسار العلاقات بين القوى الكبرى، وبمدى قدرتها على إدارة تناقضاتها دون الانزلاق إلى صدام مباشر. **وانطلاقًا من الاتجاهات الراهنة، يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات رئيسة:**

1. سيناريو الانقسام الرقمي العالمي

يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار تصاعد التنافس الأمريكي-الصيني، وتحوله إلى عملية فصل تدريجي للبنى التحتية الرقمية العالمية، بحيث تسعى كل قوة إلى بناء منظومة مستقلة من الكابلات البحرية، ومراكز البيانات، والخدمات السحابية، والمعايير التقنية. وفي ظل هذا السيناريو، سيتحول العالم إلى فضاءات رقمية متنافسة، لكل منها شبكاتها وقواعدها التقنية وآلياتها التنظيمية، بما يؤدي إلى تراجع مفهوم الإنترنت العالمي المفتوح لصالح شبكات إقليمية أو تكتلات رقمية مغلقة. وستكون الدول النامية أمام ضغوط متزايدة للاختيار بين هذه المنظومات، الأمر الذي قد يعيد إنتاج الاستقطاب الدولي ولكن بأدوات رقمية بدلًا من الأدوات العسكرية التقليدية. ويمثل هذا السيناريو امتدادًا لمفهوم الاستقطاب البنيوي، حيث لا تقتصر المنافسة على توزيع القوة، بل تمتد إلى إعادة تشكيل الهياكل التي يقوم عليها النظام الدولي نفسه.

2. سيناريو الحوكمة التعاونية للبنية التحتية الرقمية

يفترض هذا السيناريو نجاح القوى الكبرى في إدراك الكلفة الباهظة لأي مواجهة تستهدف الكابلات البحرية، بما يدفعها إلى تطوير قواعد مشتركة لحماية هذه البنية التحتية، على غرار النظم القانونية التي تحكم الملاحة البحرية أو الطيران المدني. وفي هذا السياق، قد تتوسع أدوار المنظمات الدولية والمؤسسات المتخصصة لوضع معايير لحماية الكابلات البحرية، وتعزيز آليات تبادل المعلومات، وتطوير أنظمة إنذار مبكر، وإنشاء فرق مشتركة للاستجابة للحوادث.ورغم أن هذا السيناريو يسهم في تعزيز الاستقرار الدولي، فإن فرص تحققه تبقى محدودة في المدى المنظور، بسبب تصاعد الشكوك الاستراتيجية، وتراجع الثقة بين القوى الكبرى، وازدياد توظيف التكنولوجيا كأداة للمنافسة الجيوسياسية.

3. سيناريو عسكرة البنية التحتية الرقمية

يمثل هذا السيناريو الاحتمال الأكثر خطورة، إذ يفترض انتقال التنافس إلى مرحلة تصبح فيها الكابلات البحرية أهدافًا مباشرة في الصراعات الدولية، سواء عبر عمليات التخريب، أو الهجمات السيبرانية المصاحبة، أو توظيفها في استراتيجيات الردع والضغط السياسي. وفي هذه الحالة، ستتوسع الاستثمارات العسكرية المخصصة لحماية الكابلات، وستزداد أهمية الأساطيل البحرية، والغواصات غير المأهولة، وتقنيات المراقبة تحت سطح البحر، بما يجعل أعماق المحيطات ساحة جديدة للمنافسة الاستراتيجية. كما سيؤدي هذا السيناريو إلى ارتفاع تكاليف الاقتصاد العالمي، وإعادة رسم خرائط الاستثمار الرقمي، وتسريع انتقال الدول إلى إنشاء مسارات بديلة وشبكات احتياطية، الأمر الذي قد يفضي إلى إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للعالم.

استنادًا إلى اتجاهات البيئة الدولية حتى عام 2026، يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحًا ليس تحقق أحد السيناريوهات السابقة بصورة منفردة، وإنما مزيج بين سيناريو الانقسام الرقمي وسيناريو العسكرة المحدودة. فالمؤشرات الحالية تدل على استمرار القوى الكبرى في بناء شبكات رقمية متوازية، مع تصاعد إجراءات الحماية العسكرية والأمنية للبنية التحتية البحرية، دون الوصول إلى مواجهة شاملة. ويعني ذلك أن النظام الدولي يتجه نحو تعددية رقمية تنافسية، تتعايش فيها منظومات تقنية مختلفة، بينما تستمر المنافسة على السيطرة على العقد الاستراتيجية التي تربط هذه المنظومات. وهذا التحول لا يعكس مجرد تطور تكنولوجي، بل يمثل إعادة صياغة لمفهوم القوة ذاته، حيث تصبح السيطرة على تدفقات البيانات معيارًا لا يقل أهمية عن السيطرة على الموارد الطبيعية أو الممرات البحرية.

الاستنتاجات

1. أصبحت الكابلات البحرية أحد أهم أصول القوة الجيوسياسية في العصر الرقمي، ولم تعد مجرد وسيلة لنقل البيانات.
2. يشهد النظام الدولي تحولًا من التنافس على الموارد المادية إلى التنافس على البنية التحتية الرقمية.
3. يمثل الصراع الأمريكي–الصيني المحرك الرئيس لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية الرقمية العالمية.
4. أصبحت الشركات التكنولوجية الكبرى فاعلًا استراتيجيًا ينافس الدول في التأثير على توزيع القوة.
5. أدى تصاعد التهديدات ضد الكابلات البحرية إلى توسيع مفهوم الأمن القومي ليشمل أمن البنية التحتية الرقمية.
6. من المرجح أن يتجه النظام الدولي نحو تعددية رقمية تنافسية بدلًا من هيمنة رقمية أحادية.

خاتمة

تكشف هذه الدراسة أن الكابلات البحرية للاتصالات لم تعد عنصرًا تقنيًا هامشيًا في بنية النظام الدولي، بل تحولت إلى أحد أهم مرتكزات القوة الجيوسياسية في العصر الرقمي. فالتغير الذي شهدته العلاقات الدولية خلال العقدين الأخيرين لا يتمثل فقط في صعود التكنولوجيا، وإنما في انتقال مركز الثقل الاستراتيجي من السيطرة على المجال الجغرافي التقليدي إلى السيطرة على البنية التحتية التي تدير حركة البيانات العالمية. وأثبت التحليل أن التنافس على الكابلات البحرية يعكس تحولًا أعمق في طبيعة القوة الدولية، إذ لم تعد الهيمنة تُمارس فقط عبر التفوق العسكري أو الاقتصادي، وإنما عبر التحكم في الشبكات التي يعتمد عليها الاقتصاد الرقمي، والقطاع المالي، والمؤسسات الحكومية، والقدرات العسكرية. ومن ثم، أصبحت هذه الكابلات تمثل أحد أهم مظاهر القوة البنيوية في النظام الدولي المعاصر. كما بينت الدراسة أن التنافس بين الولايات المتحدة والصين لم يعد صراعًا على التكنولوجيا فحسب، بل أصبح صراعًا على هندسة النظام الرقمي العالمي، في حين أضحت قوى أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والهند، تسعى إلى بناء استقلاليتها الرقمية وتقليل اعتمادها على البنى التحتية التي تهيمن عليها القوى الكبرى. وفي الوقت ذاته، أدى دخول الشركات التكنولوجية العملاقة إلى إعادة تعريف الفاعلين في

العلاقات الدولية، بحيث لم تعد الدولة اللاعب الوحيد في إدارة الموارد الاستراتيجية.

وعلى المستوى الأمني، أظهرت الدراسة أن الكابلات البحرية أصبحت جزءًا من معادلات الردع والحرب الهجينة، وأن استهدافها يمكن أن يُحدث آثارًا تتجاوز الخسائر التقنية إلى اضطرابات اقتصادية وسياسية وأمنية واسعة النطاق، وهو ما يفرض إعادة النظر في مفاهيم الأمن القومي، والسيادة، وحوكمة الفضاء الرقمي. وفي ضوء ذلك، يمكن الاستنتاج أن القرن الحادي والعشرين يشهد انتقالًا من الجيوبوليتيك القائم على السيطرة على الأرض إلى الجيوبوليتيك القائم على السيطرة على تدفقات البيانات. ومن ثم، فإن الدول التي ستنجح في بناء بنية تحتية رقمية آمنة، ومتنوعة، ومرنة، ستكون الأقدر على تعزيز مكانتها في النظام الدولي المقبل.